لعملية اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً وان الجمعية العامة للامم المتحدة كانت اتخذت العديد من القرارات التي تعترف بنضال الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. أي انه كان يكفي المطالبة بمعاملة منظمة التحرير الفلسطينية معاملة باقي حركات التحرر الافريقية. لكن الظرف الدولي كان مواتياً للحصول على مكاسب لمنظمة التحرير الفلسطينية تفوق ما تحقق لحركات التحرر الافريقية العام ١٩٧٢.

وفي الدورة الخامسة والتسعين للمجلس التنفيذي، وهي الدورة التي نوقش فيها هذا الموضوع، تمكّنت مجموعة الدول العربية الاعضاء في المجلس من تقديم مشروع قرار وقّع عليه ممثلو ١٧ دولة، أي أكثر من ثلث اعضاء المجلس، ضمت ممثلين للدول العربية، والاسلامية، ودول عدم الانحياز، والكتلة الشرقية. لكن اللافت للنظر هو أن مشروع القرار هذا تضمن، بالاضافة الى قرار بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى حضور مراقب عنها جلسات المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة، اقتراحات بتعديل اللائحة الداخلية للمؤتمر العام ذاته، لكي تضمن اوسع مشاركة ممكنة لمنظمة التحرير الفلسطينية في حالة اقرار المؤتمر لمشاركتها في اعماله. وقد شملت التعديلات المقترحة ما يلي:

أولاً: تعديل نص المادة السادسة والخاصة بالدعوات التي توجه الى الدول غير الاعضاء لكي يضاف اليها فقرة جديدة تنص على ان « يدرج المجلس التنفيذي في القائمة المناسبة، قبل كل دورة من دورات المؤتمر العام، منظمة التحرير الفلسطينية التي تعترف بها جامعة الدول العربية، كي ترسل مراقبين عنها الى تلك الدورة، ويخطر المدير العام منظمة التحرير الفلسطينية بموعد انعقاد الدورة، ويدعوها الى ارسال مراقبين».

ثانياً: تعديل المادة ٦٧، للسماح لمراقبي المنظمة بالادلاء بتصريحات شفهية، أو كتابية، في أثناء الجلسات العامة وجلسات اللجان والهيئات الفرعية.

كما اقترح مشروع القرار ذاته تعديل قرار المؤتمر العام الرقم ٧،٢١ في دورته الثانية عشرة، لكي يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاستفادة من برنامج مساهمة اليونسكو في أنشطة الدول الاعضاء[٣٣].

ومن الواضح أن هذا المشروع كان دُرس جيداً قبل عرضه على المجلس التنفيذي؛ فلم يستطع ممثل اسرائيل، الذي دعي الى حضور هذه الجلسة، أو الدول الموالية لها، مهاجمة الاساس القانوني للمشروع، وانما كانت الحجة الوحيدة للرفض الكامل لدعوة منظمة التحرير الفلسطينية تحت أي صورة ـ حسب تعبيرالمندوب الاسرائيلي ـ هي أنها «منظمة تستخدم العنف، وهدفها تحطيم اسرائيل». وكان رد المندوبين العرب جاهزاً، بالطبع، ويتلخص في أنه لولا العنف لما قامت دولة اسرائيل أصلاً، وأنهم كانوا يودّون تجنيب المجلس الدخول في «جدل سياسي»[٣٤].

وقد ووفق على المشروع بأغلبية ٢٥ صوتاً ضد صوتين فقط وامتناع سبعة عن التصويت. وتعبّر هذه النتيجة، تعبيراً صحيحاً، عن لحظة تاريخية حدث فيها تحالف لم يسبق له مثيل بين دول العالم الثالث، عدّل من اتجاهات التصويت التقليدية في المنظمات الدولية بشكل غاية في الوضوح. فقد وافق على هذا القرار الهام، مثلاً، دولة مثل جامايكا التي كانت تصوّت، دائماً، الى جانب اسرائيل في اليونسكو. وفسّرت تصويتها بأنها كانت استجابت ووافقت على النداء الذي أصدره مؤتمر الجزائر لدعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية[٣٥].

وقبل عقد المؤتمر العام بفترة وجيزة، كانت الجمعية العامة للامم المتحدة اتخذت قرارها